

Distr.: General
13 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٤٠ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية في تمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التقرير الأولي عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١
بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام
ودعم استمرارها
تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها أن يقدم تقريرا أوليا عن حالة تنفيذ هذا القرار.

ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة الدعم الميداني وأثر الإنجازات الأولية. كما يسلط الضوء على التطورات الأخرى المستجدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتحديات المستمرة في مجال إقامة عمليات حفظ السلام وإدارتها ودعم استمرارها، وآثارها في عملية إعادة الهيكلة. وترد في الفرع التاسع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.



أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها، دعمها لإجراء مزيد من الإصلاحات داخل الأمانة العامة من أجل تحسين قدرتها في المقر على التخطيط لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشرها وإدارتها ودعم استمرارها. وتأتي في صلب تلك الإصلاحات إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة الدعم الميداني.

٢ - وفي الفقرة ٦٦ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة، تقريراً أولياً عن حالة تنفيذ هذا القرار، آخذاً في الاعتبار توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتعزيز الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743).

٣ - ويوجز التقرير الحالي التقدم الأولي المحرز في إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني ويتناول طلبات أخرى واردة في القرار ٢٧٩/٦١. ويبرز أيضاً التطورات الأخيرة في مجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتحديات المستمرة في إقامة عمليات حفظ السلام وإدارتها ودعم استمرارها، وآثارها في عملية إعادة الهيكلة.

٤ - واستجابة للطلب الوارد في الفقرة ٤٤ من القرار، قدم تقرير شامل إلى الجمعية العامة عن نتائج الفحص الجاري لعبء قضايا التحقيق وترشيده وعن نتائج الاستعراض العام لقدرات شعبة التحقيقات. بمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/62/582)، وهو معروض عليها لتنظر فيه. وبناء على ذلك، فإن هذا التقرير لا يتناول المسائل التي يغطيها تقرير الأمين العام عن تعزيز التحقيقات.

٥ - ووفقاً لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١، سيقدم إليها خلال الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة تقريراً شاملاً عن عملية إعادة الهيكلة، وعن أثر الإصلاحات السابقة في إدارة عمليات حفظ السلام في دعم تنفيذ ولايات البعثات، وعن إدارة عمليات حفظ السلام.

ثانياً - سياق إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام

٦ - يتزايد الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة مطردة منذ عام ٢٠٠٣. وبلغ عدد العمليات التي أنشئت أو وسعت بشكل كبير منذ ذلك الوقت ١٣ عملية بحيث أصبحت إدارة عمليات حفظ السلام تدير ٢٠ بعثة ميدانية في مختلف أرجاء العالم،

بقوام يتجاوز حاليا ١٤٠.٠٠٠ فرد من العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين. وتقدم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري واللوجستي إلى ١٦ عملية ميدانية إضافية أخرى.

٧ - واقرن هذا النمو المتسارع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بزيادة في تعقد العمليات. وأدت الولايات المتعددة الجوانب إلى زيادة حادة في عدد البعثات المتعددة الأبعاد والبعثات المتكاملة وإلى الاضطرار بمسؤوليات فنية أوسع نطاقا بكثير. وفي نفس الوقت، أدى السعي إلى تقديم مزيد من الاستجابات الجماعية للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين وبذل مزيد من الجهود الجماعية لبناء السلام إلى ارتفاع كبير في عدد الشراكات المتعلقة بحفظ السلام، سواء مع قوات حفظ السلام الإقليمية والمتعددة الأطراف أو مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي. وبالنظر إلى الطائفة المتنوعة من هذه الشراكات ومستوى الدخول في شراكات تتعلق بالأنشطة المتعلقة بحفظ السلام، أصبح من الضروري توافر درجة استثنائية من التنسيق والتعاون. إضافة إلى ذلك، أصبحت بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة تعمل أكثر فأكثر في بيئات أكثر خطرا تتسم بهشاشة اتفاقات وقف إطلاق النار وعمليات السلام وزيادة احتمال وقوع الأزمات. وبالتالي، ظهرت الحاجة إلى وضع نهج جديدة في مجال حفظ السلام، تستلزم تخطيطا أكثر استفاضة وقدرات جديدة ومزيدا من التوجيه والرقابة. كما تطلبت هذه البيئات المحفوفة بالمخاطر اتخاذ تدابير أمنية إضافية، مما زاد العمليات تعقيدا. وأدى تزايد عدد عمليات النشر في بلدان ذات هياكل أساسية ضعيفة أو متهالكة إلى ظهور تحديات إضافية في مجالات الدعم الإداري واللوجستي.

٨ - وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، بناء إلى مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء، اقتراحا أوليا أشار فيه إلى نيته إدخال مزيد من الإصلاحات على هيكل الأمانة العامة وتنظيمها في مجال توجيه عمليات حفظ السلام ودعمها (A/61/749). وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٦/٦١ المتعلق بتعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام اقتراح الأمين العام الرامي إلى إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة الدعم الميداني. واستجابة لطلب الجمعية العامة، قُدم تقرير أكثر استفاضة (A/61/858 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2) يتناول بالتفصيل تلك الاقتراحات مع الأخذ بعين الاعتبار بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743).

٩ - وضمت اقتراحات الإصلاح سلسلة من التدابير منها إدخال تغيير هيكلي من أجل الاستجابة لنطاق البعثات الميدانية وحجمها؛ وإعادة توزيع المهام والموارد على الإدارات تمشيا مع اقتراح ترشيد الأدوار والمسؤوليات بين إدارة الدعم الميداني الجديدة وإدارة الشؤون

الإدارية؛ وإنشاء قدرات جديدة تضاهي التعقيد المتزايد للأنشطة الموكولة إلى البعثات الميدانية؛ وتعزيز القدرات بشكل ملحوظ على مستويات القيادة والإدارة العليا والعمل لمواجهة الزيادة التي يشهدها الطلب على عمليات حفظ السلام.

ثالثاً - نتائج مداولات الجمعية العامة بشأن اقتراح إعادة الهيكلة خلال دورتها الحادية والستين

١٠ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١ على الاقتراحات الرئيسية الرامية إلى إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام في شكل إدارتين عن طريق إنشاء إدارة جديدة للدعم الميداني؛ واستحداث مكتب لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية يضم هياكل الشرطة والقضاء والسجون ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراءات مكافحة الألغام وإصلاح قطاع الأمن؛ وإعادة تشكيل شعبة أفريقيا القائمة في مكتب العمليات بتقسيمها إلى شعبتين؛ وإنشاء أفرقة تشغيلية متكاملة تضم موظفي الشؤون السياسية وخبراء عسكريين وخبراء الشرطة وأخصائيي الدعم داخل الشعب الإقليمية في مكتب العمليات؛ وإنشاء شعبة السياسات والتقييم والتدريب.

١١ - ووافقت الجمعية العامة أيضاً على إنشاء قدرات جديدة تشمل وحدة للشؤون العامة في مكتب وكيل الأمين العام؛ وخلية التخطيط للبعثات المتكاملة في مكتب العمليات؛ وقدرة لإصلاح قطاع الأمن في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ وقدرات للتقييم وإقامة الشراكات في شعبة السياسات والتقييم والتدريب.

١٢ - إضافة إلى ذلك، أيدت الجمعية العامة تعزيز الإدارة العليا. ووافقت على إنشاء وظيفة أمين عام مساعد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ ورفع رتبة وظيفة المستشار العسكري إلى رتبة أمين عام مساعد يترأس مكتب الشؤون العسكرية؛ وإنشاء وظائف رئيس أركان ومدير السياسات والتقييم والتدريب ومدير آخر لشعبة أفريقيا الثانية في إدارة عمليات حفظ السلام. ووافقت الجمعية العامة أيضاً على إنشاء وظائف وكيل أمين عام للدعم الميداني ومديري شعبة الموظفين الميدانيين المعززة وشعبة ميزانية ومالية العمليات الميدانية داخل إدارة الدعم الميداني. كما تعززت القدرات على مستوى العمل في معظم مجالات أنشطة الإدارتين.

١٣ - وفيما يتعلق بإعادة توزيع المسؤوليات، منحت إدارة الشؤون الإدارية إلى شعبة الموظفين الميدانيين سلطة تفويض صلاحيات إضافية من أجل اتخاذ قرارات تقديرية فيما يتعلق

بتصنيفات الوظائف الميدانية حتى الرتبة مد-١ والموافقة على ترقية الموظفين إلى الرتب الأعلى واتخاذ القرارات التقديرية في إدارة الموظفين والاستحقاقات.

١٤ - ولم تؤيد الجمعية العامة بعض الاقتراحات الرئيسية منها ١٧ من مجموع ٤٢ طلباً لإنشاء وظائف لموظفين متخصصين في الأفرقة التشغيلية المتكاملة، بما في ذلك وظيفة برتبة موظف رئيسي؛ وإنشاء قدرة لإدارة المخاطر داخل إدارة الدعم الميداني، ريثما يقدم الأمين العام اقتراحات بشأن تطبيق إدارة المخاطر على نطاق المنظومة؛ وإنشاء مكتب الأمين العام المساعد للدعم الإداري الميداني؛ ورفع مستوى دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصبح شعبة يرأسها مدير في انتظار تعيين كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ وإنشاء دائرة المشتريات الميدانية مع زيادة السلطات المفوضة لها فيما يتعلق بالمشتريات الميدانية، في انتظار تقديم الأمين العام تقريره عن إصلاح المشتريات إلى الجمعية العامة ونظرها فيه عملاً بقرارها ٢٤٦/٦١.

رابعاً - حالة تنفيذ عملية الإصلاح

ألف - التقدم المحرز في عملية إعادة الهيكلة

١٥ - منذ موافقة الجمعية العامة على اقتراحات الإصلاح في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أصبحت إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني مسألتين محورتين في خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. بيد أن عملية إعادة الهيكلة شكلت تحدياً خاصاً بسبب الحاجة إلى كفالة الاستمرارية في تقديم الدعم الكامل إلى البعثات الميدانية العشرين التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي التخطيط للعمليات المقبلة. وشمل ذلك إطلاق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي أوسع عملية لحفظ السلام تضطلع بها الأمم المتحدة حتى الآن وأكثرها صعوبة، والتخطيط لعملية أخرى فريدة وغاية في التعقيد، وهي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ثم نشرها لاحقاً بدعم من الاتحاد الأوروبي. وبما أن التجربة قد أثبتت أن الإصلاحات الرامية إلى التطوير المؤسسي في الأجل الطويل لا تحتل التأجيل إذا أُريد للمنظمة أن تستعد للتطور الدينامي الذي تشهده عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتكيف معه، فإن جهود إعادة الهيكلة تُبذل بالتزامن مع التنفيذ المستمر للإصلاحات في مجالات المبدأ المذهبي والموظفين والشراكات والتنظيم والموارد على النحو المبين في خطة الإصلاح المتوسطة الأجل لكنتا الإدارتين، والمشار إليها باسم "عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠".

١٦ - وتشكلت خطة إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ضوء عدد من الالتزامات الرئيسية. وظهرت حاجة ملحة إلى زيادة التركيز على مسائل استراتيجية تتعلق بالتخطيط للبعثات وتنفيذ الولايات، وإلى زيادة فعالية التنسيق والتكامل في مجالات النشاط الشاملة، من قبيل التخطيط للبعثات ونشرها وإدارتها ودعمها، وكذلك الاستجابة للأزمات. ومن أجل زيادة أثر عمليات حفظ السلام، ينبغي تعزيز قدرات البدء بإنشاء البعثات في بعض المجالات من قبيل أعمال الشرطة، ويجب تحقيق مزيد من الاتساق في مجالات أخرى منها دعم المنظمة لتوفير الأمن وسيادة القانون ومؤسسات أمنية مستدامة. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة فعالية تسخير طائفة القدرات التي يمكن الاستفادة منها في حفظ السلام وبيئات ما بعد انتهاء النزاعات.

١٧ - وفيما يتعلق تحديدا بمسائل الدعم، استرشدت الإصلاحات المقترحة بالالتزام بتحسين فعالية وكفاءة الدعم الميداني، وتعزيز إدارة ورصد موارد حفظ السلام، وكفالة الإدارة الفعالة لتزايد تفويض السلطات إلى الميدان، وتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات الإعلامية الاستراتيجية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نبعت تلك الإصلاحات من الحاجة إلى تحسين عملية إيجاد وتوظيف قادة مؤهلين ومتنوعين لعمليات حفظ السلام وكفالة أعلى معايير السلوك والانضباط كما هو متوقع من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

١٨ - وعقب موافقة الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على الموارد المرتبطة بالإصلاحات المقترحة، تعهدت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني باستكمال عملية إعادة الهيكلة، بما تشمله من مراحل التحضير والتنفيذ والترسيخ، في غضون ١٢ شهرا (انظر الجدول ١). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت الأمانة العامة قد أنجزت أكثر من نصف هذه العملية.

الجدول ١

الجدول الزمني لتنفيذ إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني

تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠٠٨ فصاعداً	التحضير	التنفيذ	التوحيد
×		التوظيف		
	×	إنشاء هياكل وقدرات جديدة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني		
	×	إنشاء الأفرقة التشغيلية المتكاملة وهياكل جديدة أخرى		
×		تولى مزيد من المسؤوليات المفوضة من إدارة الشؤون الإدارية		
×		وضع أساليب عمل منسقة وإجراءات تشغيلية موحدة		
	×	بدء تنفيذ أساليب العمل المنقحة وحلول إدارة المعلومات/تكنولوجيا المعلومات لدعم الهياكل الجديدة/الأفرقة التشغيلية المتكاملة		
×		التدريب		
	×	إدخال تحسينات على التدريب المتواصل وأساليب العمل		
	×	تقييم التنفيذ		
×		تخطيط الحيز المكثي		

١٩ - وتسترشد عملية تنفيذ إعادة الهيكلة بأربعة مبادئ شاملة. ويتمثل المبدأ الأول في منح أولوية مستمرة للبعثات الميدانية باعتبارها سبب وجود الإدارتين. والمبدأ الثاني هو كفالة وحدة القيادة داخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سواء في الميدان أو في المقر، من أجل تعزيز وحدة الجهود في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة. ويتمثل المبدأ الثالث في توخي البساطة في النهج المتبع مع التركيز على الأهداف والاحتياجات الحقيقية والوضوح في التواصل والنتائج. أما المبدأ الرابع، فيكمن في كفالة الشفافية والشمولية من أجل تيسير صنع القرار والمساءلة، فضلاً عن إشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية.

٢٠ - وتركز خطة تنفيذ عملية إعادة الهيكلة على مجالات الأولوية المفصلة أدناه:
 (أ) التوظيف والتعيينات العليا؛ (ب) إنشاء هياكل وسياسات وعمليات متكاملة ومشتركة لأنشطة الإدارتين؛ (ج) دعم إدارة المعلومات وتكنولوجيات المعلومات؛ (د) التوعية وتعميم المعلومات على جميع أصحاب المصلحة بشأن أهداف إعادة الهيكلة ومراحلها وآثارها؛ (هـ) إعداد وتنفيذ برامج تدريبية للأفرقة التشغيلية المتكاملة؛ (و) وضع وتنفيذ آليات التقييم؛ (ز) حيز المكاتب وتشارك المواقع.

باء - التوظيف وتعيين كبار الموظفين

٢١ - بوصفه عنصراً أساسياً في عملية إعادة الهيكلة، أضحي ملء الوظائف الإضافية البالغ عددها ١٥٢ وظيفة التي أذنت بها الجمعية العامة أولوية للإدارة. وفي داخل إدارة عمليات حفظ السلام، تم تعيين أمين عام مساعد جديد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية ورئيس الأركان برتبة مدير. إضافة لذلك، تجري حالياً عملية تعيين المستشار العسكري برتبة مساعد الأمين العام، والمديرين لشعبة أفريقيا التابعة لمكتب العمليات، ومدير شعبة السياسات والتقييم والتدريب؛ ومن المنتظر أن تكتمل هذه التعيينات بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٨. أما في إدارة الدعم الميداني فقد تم تعيين وكيل للأمين العام ومديري شعبة الموظفين الميدانيين وشعبة ميزانية وتمويل العمليات الميدانية.

٢٢ - ويجري الاضطلاع بالتعيين في كافة الوظائف الموافق عليها حديثاً وفقاً للإجراءات والشروط المعمول بها. ويشمل ذلك تصنيف الوظائف وموافقة هيئات الاستعراض المركزية على كافة إعلانات الشواغر قبل إصدارها. وتعمم الإعلانات عن الشواغر في الوظائف الفنية المدنية لفترة السنتين يوماً المقررة، وتستخدم قوائم المرشحين لفترة سنتين يوماً كاملة للتمكن من النظر في طائفة واسعة منهم. أما في حالة الوظائف العسكرية ووظائف الشرطة التي تملأ بالانتداب، فإن الإعلانات عنها تعمم على الدول الأعضاء لفترة ٩٠ يوماً.

٢٣ - ووفقاً للفقرة (٣) من المادة ١٠١ من الميثاق، فإن الاعتبار الأولي في تقييم الحالات يتمثل في تحديد أكثر المرشحين ملاءمة من حيث الكفاءة والأهلية والزاهة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع الجغرافي. إضافة لذلك، ووفقاً للولايات التشريعية، فقد أولي الاعتبار أيضاً لكفالة التمثيل السليم للبلدان المساهمة بقوات في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، ولتحقيق تكافؤ الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار بمزايا الموظفين المؤهلين الذين هم في الخدمة. ويُمثل حالياً ٩٦ من البلدان المساهمة بقوات، والبالغ عددها ١١٩ بلداً، في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

٢٤ - وفي حين ما زالت عملية الاختيار لعدد من الوظائف جارية، فقد اكتمل التعيين في غالبية الوظائف الجديدة. وحتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٨ اكتملت إجراءات التعيين لوظائف يبلغ عددها ٦٩ وظيفة. وقدمت توصيات الاختيار إلى هيئات الاستعراض المركزية أو إلى فريق الاستعراض الرفيع المستوى في الأمانة العامة بشأن ٢٦ وظيفة أخرى. وتجري حالياً عملية التعيين لـ ٥٦ وظيفة. وقد صودفت تأخيرات في بعض الحالات، ويعزى ذلك إلى الحاجة إلى تعيين رؤساء الوحدات التنظيمية قبل اختيار الوظائف الرئيسية في مجالهم. ونظراً لعدد الوظائف المعنية، فإن عملية التعيين تلك استغرقت كثيراً من الوقت ومثلت عبء عمل ثقيل للمكاتب المعنية، بما فيها مكتب إدارة الموارد البشرية وهيئات الاستعراض المركزية.

جيم - إنشاء الهياكل والسياسات والعمليات المتكاملة والمشاركة

٢٥ - نظراً للأهداف المشتركة والولايات المترابطة لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، فمن الضروري أن يكون أدأؤهما متسقاً ومتكاملاً على كافة مستويات الأنشطة. وما فتئ إنشاء الهياكل والسياسات والعمليات المتكاملة والمشاركة بين الإدارتين يشكل عنصراً أساسياً آخر في جهود إعادة الهيكلة كما سيلي بيانه أدناه.

وحدة القيادة

٢٦ - وفقاً للالتزام الذي عبر عنه الأمين العام لكفالة وحدة القيادة في الميدان وفي المقر، فقد جرى تعزيز وحدة القيادة وزيادة التكامل في الميدان من خلال تفويض السلطة العامة لممثلي الأمين العام الخاصين ورؤساء البعثات على نطاق كافة مكونات البعثة، بما فيها المكون العسكري والشرطة والإدارة. ويواصل رؤساء دعم البعثات في البعثات الميدانية ممارسة السلطة الإدارية المفوضة إليهم من إدارة الشؤون الإدارية دعماً للأنشطة البرنامجية تحت التوجيه العام لرئيس البعثة. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام دوره كمسؤول أمام الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. أما على مستوى المقر، فقد جرى تحقيق وحدة القيادة من خلال ترتيبات يكون بموجبها وكيل الأمين العام للدعم الميداني مسؤولاً أمام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ويتلقى التوجيهات منه في كل المسائل ذات الصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي كلتا الحالتين تكفل وحدة القيادة اتساق الأولويات العملية والتنسيق الفعال للجهود وتكاملها.

المخاض المشتركة الرفيعة المستوى المعنية بالاستراتيجيات والسياسات والعمليات

٢٧ - جرى إنشاء المخاض الرفيعة المستوى بغية معالجة المسائل الشاملة المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات والعمليات والأزمات وحالات الطوارئ. وتتيح الاجتماعات

الأسبوعية بين فريق الإدارة العليا والفريق الموسع لكبار الموظفين الإداريين والمديرين الفرصة لتبادل المعلومات واتخاذ القرار. وتسهم الاجتماعات العامة الأسبوعية أيضاً في الاتساق الإداري وتوحيد الجهود.

الأفرقة التشغيلية المتكاملة

٢٨ - تشكل الأفرقة التشغيلية المتكاملة الهيكل الأولي للتكامل بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في مجالات التخطيط اليومي لعمليات حفظ السلام وتوجيهها وإدارتها ودعمها. وتعمل الأفرقة كذلك بمثابة نقطة تعامل رئيسية في المقر للدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، فضلاً عن شركاء الأمم المتحدة الخارجيين. ونظراً للموافقة على ٢٥ وظيفة للأفرقة التشغيلية المتكاملة من وظائف الأخصائيين البالغة ٤٢ وظيفة و ١٢ وظيفة إضافية مختصة للأفرقة دعماً للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فقد أنشئت داخل الشعب الإقليمية لمكتب العمليات ستة أفرقة من السبعة المقترحة. وجرى تكوين الأفرقة على أساس نموذجين: أحدهما يتألف من أفرقة أخصائيين مكرسة للمسائل السياسية والعسكرية والمسائل الشرطة والدعم، كما هو الشأن في شعبي أفريقيا وشعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية، ويتألف الآخر من فريقين فرعيين من الأخصائيين السياسيين يتقاسمان الأخصائيين في مجالات الشرطة والجيش وخدمات الدعم، كما هو الشأن في شعبة آسيا والشرق الأوسط. وقد أصبح النموذج الثاني ممكناً في جزء كبير منه نتيجة لوجود قدرة عسكرية مكرسة داخل الخلية العسكرية الاستراتيجية التي جرى توفيرها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي الحالتين سيقدم المستشارون المواضيعيون، في مجالات من قبيل القضاء، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشؤون الجنسانية، الدعم للأفرقة التشغيلية المتكاملة أو سيشاركون فيها عند الحاجة.

٢٩ - ونظراً للطابع الفريد الحجم وتعقد مطالب البدء بإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فقد جرى مبكراً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشكيل الفريق التشغيلي المتكامل المعني بدارفور، لكفالة تكامل الجهود خلال مراحل نشر البعثة. ومن المتوقع أن يكتمل إنشاء الأفرقة التشغيلية المتكاملة الخمسة المتبقية بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، وهو الوقت المحدد لاكتمال عمليات تعيين الأخصائيين العسكريين وأخصائيي الشرطة والدعم. وقد وافقت الإدارة العليا في كلتا الإدارتين على اختصاصات الأفرقة التشغيلية المتكاملة واختصاصات قادتها، بغية توضيح أدوارهم ومسؤولياتهم إزاء

المجالات الوظيفية للإدارتين. وسيعمل كل من قادة الأفرقة بمثابة رئيس مسؤول أول، وكل من المديرين الإقليميين بمثابة رئيس مسؤول ثان للأخصائيين العسكريين وأخصائيي الشرطة والدعم داخل الأفرقة، من أجل كفالة تماسك واتساق وحدة القيادة. أما مديري الهياكل التنفيذية المعاونة فسيعملون بمثابة رؤساء إضافيين.

٣٠ - وبغية تيسير تكامل الجهود والكفاءات داخل الأفرقة التشغيلية المتكاملة، فقد أضحى من الضروري تقديم الدعم في مجالات التوجيه، والتدريب، وإدارة المعلومات وتحسين عملية سير الأعمال. وجرى التشديد بصفة أولية على التدريب في مجال إنشاء الأفرقة، والجوانب القيادية في سياق متكامل والمزيد من توضيح تقسيم العمل داخل الأفرقة وفيما بينها وبين الوحدات الوظيفية. وقد ساعدت عملية الدروس المستفادة الآنية التي اضطلعت بها شعبة السياسات والتقييم والتدريب في مرحلة البدء بالفريق التشغيلي المتكامل المعني بدارفور، على التعرف على مجالات الدعم الرئيسية التي تحتاجها الأفرقة التشغيلية المتكاملة قبل وأثناء إنشائها. وأدى ذلك النشاط أيضاً إلى التعرف على الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، مما يدرج حالياً في مواد التوجيه والتدريب التي يجري إعدادها. وتشمل هذه المواد دليلاً وبرنامجاً توجيهياً مخصصاً لوظائف بعينها للأفرقة التشغيلية المتكاملة، وهي مواد يجري إعدادها لكفالة وجود فهم مشترك لأهداف الأفرقة التشغيلية المتكاملة ووظائفها وأساليب عملها؛ ولتعزيز المهارات الأساسية في مجالات من قبيل الصياغة، والإبلاغ، والتنسيق، والرصد، والتحليل؛ ولتعزيز ديناميات قوة للفريق. وتتيح الدروس المستفادة من الفريق التشغيلي المتكامل المعني بدارفور كذلك معلومات يسترشد بها في مجال وضع التوجيهات بشأن الإجراءات التشغيلية الموحدة ذات الصلة بالعمليات الأساسية لسير الأعمال وإدارة المعلومات. وقد ثبتت إمكانية الأفرقة التشغيلية المتكاملة في حالة فريق دارفور، الذي أثبت، مقارنة بالترتيبات السابقة، أنه آلية استجابة أكثر فعالية وكفاءة للتوجيه الاستراتيجي والدعم الإداري للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

الموارد المشتركة

٣١ - كما يجري تحقيق تكامل الجهود والاتساق الإداري والكفاءة من خلال مختلف الموارد المشتركة. ويتولى رئيس الأركان في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المسؤولية عن المسائل ذات الصلة بإعادة الهيكلة والتكامل. وتتولى شعبة السياسات والتقييم والتدريب قيادة أو تنسيق عملية وضع السياسات، والمبدأ المذهبي الموحد، والممارسات الفضلى، والتقييم، والتدريب، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية للإدارتين وللبعثات الميدانية. وتدعم كل من وحدة الشؤون العامة ومركز العمليات في مكتب وكيل الأمين العام لإدارة

عمليات حفظ السلام كلتا الإدارتين في تنفيذ الاتصالات والاستجابات المتكاملة دعماً للبعثات الميدانية. ويعمل مركز العمليات بمثابة مركز معلومات لحفظ السلام وييسر استجابة المقر للأزمات.

٣٢ - ويخدم المكتب التنفيذي كلتا الإدارتين، مما ييسر إدارة الميزانيات المترابطة، وإدارة وتنظيم الهياكل المتكاملة أو المشتركة أو المترابطة، وييسر تنفيذ خطة عمل الموارد البشرية للإدارتين وإدارة المسائل الشاملة الأخرى. وعلاوة على ذلك يدعم قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا الإدارتين، كما تفعل ذلك وحدة السلوك والانضباط في المسائل ذات الصلة بتعزيز معايير السلوك والانضباط والمتابعة السليمة لقضايا السلوك. كما يتولى مكتب وكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني تنسيق ورصد الأنشطة ذات الصلة بمراجعة حسابات الإدارتين.

السياسات وأساليب العمل

٣٣ - يركز الاشتغال الفعال والكفؤ لهياكل حفظ السلام المتكاملة إلى مجموعة من العوامل، من بينها صياغة التوجيهات والعمليات وتعميمها في الوقت المناسب لدعم الوظائف المتكاملة التي تؤديها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويسجل حالياً تقدم في صياغة مبدأ مذهبي مشترك وسياسات وأساليب عمل مشتركة بين الإدارتين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وبعد مشاورات مستفيضة شملت الدول الأعضاء، انتهت صياغة وثيقة أساسية خاصة بالمبدأ المذهبي تحمل عنوان "المبادئ والتوجيهات المتعلقة بعمليات حفظ السلام" وتتضمن نظرة شاملة متكاملة للمفاهيم الأساسية والدروس المستفادة التي توجه التخطيط لعمليات حفظ السلام الحديثة التي تقوم بها الأمم المتحدة وطريقة تنفيذها. كما سُجل تقدم مع الشركاء من منظومة الأمم المتحدة في عملية تخطيط البعثات المتكاملة، من خلال مذكرات التوجيه التشغيلية التي ينتظر الانتهاء من صياغتها بحلول مارس/آذار ٢٠٠٨، والتي تترجم سياسة التخطيط إلى ممارسة معيارية.

٣٤ - وجرى وضع توجيهات جديدة أو استكمال التوجيهات الموجودة المتعلقة بمسائل أخرى، والعمل جارٍ أيضاً لوضع توجيهات بشأن مواضيع متنوعة، بدءاً من مراكز التحليل المشتركة للبعثات وإدارة العقود، وحتى المشاريع السريعة الأثر، إضافة إلى التوجيهات المتعلقة بترتيبات البدء بإنشاء البعثات. ووفقاً للتوصية الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/61/743، الفقرة ٨٣)، يجري حالياً تنقيح نشرة الأمين العام بشأن إدارة عمليات حفظ السلام (ST/SGB/2000/9) وصياغة النشرة بشأن إدارة الدعم الميداني بحيث تعكس النشرتان بوضوح الأدوار والمسؤوليات المتطورة والجديدة التي تضطلع بها الإدارتان. وقارب

الانتهاء من وضع منهجية تساعد على تحديد الأولويات داخليا فيما يتعلق بصياغة التوجيهات للإدارتين. وعلى نحو مماثل يجري حاليا تقييم الحاجة إلى تحسين أساليب العمل، ويتوقع إتمامه في آذار/مارس ٢٠٠٨. وسوف تعطى الأولوية في هذه الأثناء للعمليات التي سبق تحديدها والمتعلقة بالهياكل المتكاملة والعمليات ذات الأثر المباشر على البعثات الميدانية. ووفقا للتوصية الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/61/743، الفقرة ٨٥)، سوف يولى الانتباه اللازم لهياكل المساءلة والتفويضات الداخلية للسلطة، والمستويات الملائمة من التكامل بين الكيانات المشاركة في أساليب عمل شاملة لعدة قطاعات.

دال - إدارة المعلومات ودعم تكنولوجيا المعلومات

٣٥ - كان لإدارة المعلومات والدعم التكنولوجي، وما زال، دور أساسي في التنسيق بين أساليب العمل ومواءمتها وكفاءتها. وقد جرى خلال المرحلة الأولية من إعادة الهيكلة تنقيح السياسات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات، والإجراءات التشغيلية المعيارية، ونظم توجيه المسارات، بحيث تأخذ في الاعتبار إنشاء إدارة الدعم الميداني، بما في ذلك في مجالات كإدارة المراسلات والسجلات. وجرى كذلك تنقيح الموقع الشبكي للأمم المتحدة وموقع عمليات حفظ السلام على الإنترنت بحيث تأخذ في الاعتبار إنشاء إدارة الدعم الميداني وإعادة الهيكلة الإضافية لإدارة عمليات حفظ السلام. كذلك تم تحديد أدوات التعاون الخاصة بالأفرقة التشغيلية المتكاملة ونشرها على الفريق التشغيلي المتكامل في دارفور، كما يجري توفيرها تدريجيا للأفرقة التشغيلية المتكاملة الأخرى. وسعى لتزويد كل من الإدارتين والبعثات الميدانية بمنفذ إلى نفس المعلومات وأدوات البحث المتعلقة بحفظ السلام، جرى نشر مجموعة من قواعد البيانات الإلكترونية المتضمنة لموارد متعلقة بحفظ السلام على موقع الإنترنت الخاص بإدارة عمليات حفظ السلام.

هاء - التوعية والإعلام

٣٦ - سعيا لكفالة معرفة جميع أصحاب المصلحة بآخر ما يبذل من جهود للإصلاح، وضمان مشاركتهم الفعالة فيها أو دعمهم لها، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني سلسلة من أنشطة التوعية والإعلام الموجهة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك موظفون من الإدارتين ومن البعثات الميدانية، بالإضافة إلى الشركاء الداخليين أو الخارجيين. وعُقدت لقاءات مفتوحة منتظمة مع الموظفين بشأن عملية إعادة الهيكلة، كما نُظمت إحاطات لرؤساء البعثات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن عمليتي الإصلاح وإعادة الهيكلة، وأُعلموا لاحقا بالتطورات الجديدة وآثارها على العمليات الميدانية. وشملت الدورات التدريبية ودورات التعريف المخصصة لكبار القياديين إحاطات عن عملية

الإصلاح. وتتوفر المعلومات المتعلقة بعملية الإصلاح أيضا على موقع الإنترنت والموقع الشبكي المشتركين. كذلك نظمت أنشطة توعية مع الشركاء، بما في ذلك إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بغية شرح أهداف عملية الإصلاح والآثار المترتبة عنها، وولايات الهياكل الجديدة، واستكشاف إمكانيات التعاون أو زيادته.

واو - وضع البرامج التدريبية وإقامتها

٣٧ - تمشيا مع أهداف ومبادئ عملية إعادة الهيكلة الجارية، يعكف قسم التدريب المتكامل التابع لشعبة السياسات والتقييم والتدريب على إعادة النظر في استراتيجيته. وشملت الأولويات خلال المرحلة الابتدائية من إعادة الهيكلة تدريب القياديين بهدف إعداد قياديين البعثات وكبار الإداريين على نحو أفضل للقيام بالمهام الموكلة إليهم. وقد استدعى ذلك وضع المزيد من مواد التدريب الموحدة وإجراء دورات تدريبية لقادة البعثات وكبار الإداريين من خلال دورة كبار قادة البعثات والبرنامج التعريفي لكبار القادة اللذين ضمما ٧٢ قائد بعثة و ٢٩ من كبار الإداريين، على التوالي، خلال العام الماضي. وبالإضافة إلى تدريب القياديين، يجري العمل حاليا على وضع برنامج تدريبي حاسوبي لكبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة والموارد، وأحرقت الدورة التدريبية له في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ومنذ بداية عام ٢٠٠٧، يشارك موظفون حفظ السلام المدنيون الجدد في دورة تدريبية مدنية توجيهية إلزامية، قبل نشرهم، وتجري الدورة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات ببرينديزي، إيطاليا. وبالإضافة إلى تنفيذ دورات التدريب وتطويرها، يجري قسم التدريب المتكامل تقييما شاملا لاحتياجات التدريب في الميدان وفي المقر، بهدف توفير معلومات يستند إليها في تنفيذ استراتيجية التدريب على حفظ السلام خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

زاي - وضع آليات للتقييم وتنفيذها

٣٨ - ما زالت قدرة التقييم المنشأة حديثا في طور التكوين، إلا أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تعملان معا على وضع آلية تقييم تشتمل على مؤشرات أساسية للأداء. والنظام الداعم لهذه الآلية، الذي يُتوقع أن يبدأ عمله بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨، سوف يتيح لمقر الأمم المتحدة الحصول على معلومات ومؤشرات آنية لمجموعة واسعة من الأنشطة التشغيلية. وعلاوة على ذلك، يتوقع إتمام ثلاث عمليات تقييم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. كما صيغ مشروع سياسة لتقييم البعثات، ويجري حاليا تنقيح مواد توجيهية أخرى لعمليات التقييم.

حاء - المكاتب ومواقع العمل المشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني

٣٩ - في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/61/858 و Corr.1 و Add.1 و Add.2)، أُشير إلى تناثر مكاتب إدارة عمليات حفظ السلام الناجم عن توسعها خلال السنوات العشر الماضية، وإلى ما نجم عنه من عقبات في التنسيق وفي تحقيق التكامل بين أنشطتها اليومية الرامية إلى دعم البعثات الميدانية. وتسهيلاً لمساعي التكامل، أعيد تخصيص المكاتب داخل الحيز المخصص لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وجرى إتمام عملية تقاسم المكاتب المشتركة بين كبار الإداريين في عام ٢٠٠٧، ومنحت الأولوية الآن لتقاسم المكاتب بين أفرقة التشغيل المتكاملة، ويتوقع الانتهاء من ذلك بحلول آذار/مارس ٢٠٠٨. لكن تقاسم المكاتب يتم في العديد من الحالات بمضاعفة عدد الموظفين الفنيين في المكاتب المتوفرة، أو بوضعهم في مكاتب مفتوحة. وتُوفر إمكانية العمل للموظفين الجدد باستئجار مكاتب إضافية.

٤٠ - وقد لبّت هذه الحلول الحاجات الفورية من المكاتب، لكنها زادت من التناثر الجغرافي للإدارتين. ومما زاد الوضع سوءاً الحاجة إلى إيجاد مكان لأفرقة التخطيط وأفرقة الدعم لبدء إنشاء البعثات التي تقدم الدعم لتنفيذ ولايات مجلس الأمن في دارفور، فضلاً عن تشاد وأفريقيا الوسطى. وتجري مشاورات في الأمانة العامة لإيجاد حلول طويلة الأجل لاحتياجات الإدارتين من المكاتب في سياق القيود التي يفرضها المخطط العام لتحديد مباني المقر. وقد تكون هناك حاجة لموارد إضافية لتكييف المنشآت بحيث تلي احتياجات الإدارتين.

خامسا - التقدم المحرز في إنشاء الهياكل المستحدثة

٤١ - كان من المقرر أن تبدأ مرحلة تنفيذ عملية إعادة الهيكلة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إثر إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني، والموافقة على إنشاء الكيانات الجديدة، وقد التزمت الإدارتان في هذه الأثناء بتحقيق نتائج مبكرة. وأنجز هذا الأمر من خلال إعادة توجيه القدرات المتوفرة، وإعادة تخصيص الموارد بصورة مؤقتة، وتحديد الأولويات في عملية التوظيف.

ألف - مكتب وكيل الأمين العام، إدارة عمليات حفظ السلام

٤٢ - جرى ملء منصب مدير المكتب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقد أنشئ هذا المنصب للاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية المتمثلة في الإشراف على الشؤون الإدارية الداخلية لإدارة نيابة عن وكيل الأمين العام. ويتجلى الجزء الأكبر من هذه المسؤولية في كفالة التكامل الفعال بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على جميع مستويات النشاط، بالإضافة إلى قيادة عملية وضع وتنفيذ خطط إدارة الإصلاح والتغيير في الإدارة، والإشراف عليها. ويتولى مدير المكتب تسيير التنفيذ العام لعملية إعادة الهيكلة، بالتعاون مع مدير إدارة الدعم الميداني. وقد أولى مدير المكتب اهتمامه في المقام الأول لتعيين مرشحين في الوظائف العليا، وهي وظائف يُتوقع ملؤها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨؛ وإنشاء أفرقة التشغيل المتكاملة وضمان اشتغالها على نحو فعال؛ ولمراجعة السياسات والإجراءات وأساليب العمل.

٤٣ - وكجزء من المسؤوليات الأوسع نطاقا التي يضطلع بها مدير المكتب، يجري حاليا وضع خطة إدارة برنامجية لكفالة الرصد الفعال وتنفيذ التزامات الإدارة وفقا لسلم الأولويات، ويشمل ذلك أطر الميزانية القائمة على النتائج. ويُنتظر الانتهاء من وضع هذه الخطة في آذار/مارس ٢٠٠٨، وهي تأخذ في الاعتبار التوصية الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/61/743، الفقرة ١٠١) المتعلقة بالحاجة إلى تعزيز رصد ما تقوم به الإدارة من عمل. وإثر إنشاء قدرة لإدارة المعلومات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أصبح في وسع مدير المكتب الاضطلاع بمسؤوليات أوسع نطاقا في مجال إدارة المعلومات، بما في ذلك إعادة انعقاد لجنة إدارة المعلومات في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بعد تعديل تكوينها بحيث يعكس الوحدات الأساسية في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. كما جرى وضع خطة تنفيذ للاستراتيجية المشتركة لإدارة المعلومات في الإدارتين سوف تكفل التنسيق الفعال وتواءم الأنشطة في هذا المجال، بما في ذلك وضع اقتراحات الميزانية ذات الصلة وتحديد أولويتها.

باء - مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٤٤ - أنشئ مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في عام ٢٠٠٧، واستلم الأمين العام المساعد مهامه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ومع توحيد الهياكل القائمة للشرطة والعدالة والسجون وإزالة الألغام، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء قدرة جديدة لإصلاح قطاع الأمن، يعمل المكتب بنشاط لتنفيذ الولاية الموكلة إليه والمتمثلة في توفير نهج شامل ومتكامل لتقديم مساعدة الأمم المتحدة في مجال الأمن وسيادة القانون. ونظرا للطبيعة

الخاصة للوظائف التي تؤديها الشرطة في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا يزال مستشار الشرطة عضواً في فريق كبار الإداريين، وتربطه علاقة مباشرة مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وفقاً لما تقتضيه الأمور. ويقدم المكتب الدعم في المقام الأول لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لكنه يضطلع بمسؤوليات أوسع نطاقاً في بعض مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة، كالشرطة والسجون وإزالة الألغام وإصلاح قطاع الأمن.

٤٥ - وفي سياق الدعم المقدم إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تتمثل إحدى المهام ذات الأولوية في تقديم المشورة والتوجيه الاستراتيجيين لأفرقة التشغيل المتكاملة ونظراء مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية لدى البعثات. وقد اتخذت التدابير في هذا الصدد تكفل تعاوناً وثيقاً وأكثر انتظاماً، ويشمل ذلك إعداد استعراضات الولايات التي يقوم بها مجلس الأمن وإعداد مقترحات الميزانية وتقارير الأمين العام، بما يكفل تحديداً واضحاً للاحتياجات السياسية والمالية والمادية للبعثات في دعمها لتلك الأنشطة، وبحيث تتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة.

٤٦ - وتشمل المبادرات الأخرى ذات الأولوية: وضع استراتيجية خاصة بالمكتب تدمج النهج والأنشطة في ميدان العدالة الجنائية وتنشئ علاقات تفاعلية بين مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وإزالة الألغام؛ ووضع نهج جامع ومتسق لإصلاح قطاع الأمن ضمن منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، وهو ما يعرضه تقرير الأمين العام المعنون "ضمان الأمن والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن" (A/62/659-S/2008/39)؛ وتعزيز علاقات العمل مع العمليات الميدانية من خلال وضع إجراءات للإبلاغ المنتظم، وإجراء جرد أولي لجميع المشاريع ذات الصلة بسيادة القانون والأمن التي تخطط لها الأمم المتحدة وشركاؤها وينفذونها، بغية تعزيز التخطيط الاستراتيجي ومعالجة الثغرات الأساسية على المستوى البرنامجي بصورة أفضل؛ وتكريس انعقاد اجتماعات للتخطيط للبعثات ضمن المكتب لكفالة الاتساق بين الاستراتيجيات والخطط. وقد أسفر ذلك عن تقديم التوجيه والدعم الاستراتيجيين المتكاملين للبعثات الميدانية، علاوة على التقديرات والتقييمات المشتركة للبعثات.

جيم - شعبة السياسات والتقييم والتدريب

٤٧ - أنشئت شعبة السياسات والتقييم والتدريب في تموز/يوليه ٢٠٠٧ بدمج القسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام ودائرة التدريب المتكامل وإنشاء قدرات جديدة للتقييم والشراكات. وتوفر الشعبة قدرة متكاملة لتطوير وتعميم المبدأ المذهبي لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، تركز على الجمع المنتظم لأفضل الممارسات وللدروس

المستخلصة، وتطوير وتوفير التدريب القائم على المبدأ المذهبي، وتقييم أداء البعثات في تنفيذها للولاية الموكلة إليها، وإدارة الشراكات الاستراتيجية لحفظ السلام.

٤٨ - وإضافة إلى الأنشطة المشار إليها آنفاً في الفقرة ٣٧ أعلاه، سوف تتولى قدرة التقييم المنشأة مؤخراً مراجعة أو وضع سياسات التوجيه وإجراءات وأدوات التقييم الذاتي بهدف توفير الدعم لتحديد المجالات التي تستدعي التحسين، كتنفيذ الولايات، أو الأنشطة التشغيلية، أو أساليب العمل، والسياسات، والإدارة، والتدريب، والأداء والهياكل، والمجالات التي تتطلب اتخاذ خطوات تصحيحية شاملة. كما ستجري عمليات تقييم لأداء البعثات وللوظائف الشاملة لعدة قطاعات في جميع البعثات.

دال - الشراكات

٤٩ - أنشئت قدرة الشراكات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتعكف هذه القدرة، مستفيدة من العمل الذي قامت به فرقة العمل المعنية بإصلاح عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠ في استعراض الشراكات الداخلية الرئيسية لحفظ السلام، على وضع خطة استراتيجية مدتها سنتان تركز على الشراكات ذات الأولوية مع (أ) المنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ و (ب) الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين في التنمية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي؛ و (ج) الشركاء في مجالي المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان، وخصوصاً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٥٠ - وفيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية، سيولى الاهتمام للاستفادة من أطر التعاون الموجودة أصلاً مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إيجاد الأدوات الأساسية لتنفيذ تعهدات الأمم المتحدة بالتعاون. وستشمل هذه الأدوات ترتيبات مفصلة للتعاون في العمليات في مناطق خاصة بالبعثات وفي المجالات الوظيفية، وترتيبات الاتصال الفعالة من أجل إجراء التقييم المشترك والاضطلاع بأنشطة البرامج والتقييم، فضلاً عن أطر الدعم المشترك في المجال اللوجستي، وعند الاقتضاء، في مجال المشتريات. وستركز الشراكات مع الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي على وضع الأطر الاستراتيجية التي تحدد الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك، والأدوار والمسؤوليات، وطرائق الاتصال المنتظم والاستفادة من عمليات التنسيق القائمة، لا سيما عملية تخطيط البعثات المتكاملة وآليات التنسيق على نطاق المنظومة، مثل اللجنة التنفيذية للسلام والأمن وفريق الموارد والتنسيق في مجال سيادة القانون. ويجرى بالفعل إحراز تقدم في

التفاوض بشأن وضع اتفاق يتعلق بالإطار الاستراتيجي للتعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في سياق نشوب الأزمات، سيشكل الأساس لتنفيذ مبادرات تنفيذية مشتركة أكثر شمولاً، بالاستفادة من المبادرات التي بدأ تطبيقها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وهايتي.

هاء - مكتب وكيل الأمين العام، إدارة الدعم الميداني

٥١ - أنيطت بمكتب وكيل الأمين العام لدى إنشائه مسؤولية كفالة توفير التوجيه الاستراتيجي، وإدارة وتنسيق جميع أوجه الدعم المقدم إلى العمليات الميدانية التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، عكف مكتب وكيل الأمين العام والقيادة العليا لهذه الإدارة بشكل نشط على تحسين الحوار وزيادة التفاعل مع الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وشرطة بهدف التوعية بمهام الدعم باعتبارها عناصر دعم استراتيجية لإنشاء وإدامة العمليات الميدانية للأمم المتحدة على نحو ناجح.

٥٢ - ويقدم الموظف المسؤول عن هذه الإدارة إحاطات منتظمة إلى الأمين العام ونائب الأمين العام ويحضر اجتماعات لجنة الإدارة، وقد وُلد ذلك إدراكاً أكبر لاحتياجات دعم البعثات في عملية صنع القرار. كما يعمل الموظف المسؤول بشكل وثيق مع إدارة الشؤون الإدارية والمكتب التنفيذي للأمين العام في تنسيق القضايا الإدارية ذات الأولوية التي تترتب عليها انعكاسات على العمليات الميدانية، كإصلاح إدارة الموارد البشرية ونظام المشتريات وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم البعثات الميدانية.

٥٣ - وبات من الضروري، كما أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/61/743، الفقرة ٩٩)، إنشاء آلية لإدارة المخاطر على الصعيد المؤسسي تشكل أداة إدارية تخفف من المخاطر أثناء تحقيق أهداف هذه الإدارة في تسيير شؤون بعثات حفظ السلام المتكاملة المركبة العاملة في بيئات تزداد صعوبة. ومع أن الجمعية العامة لم توافق على رصد موارد لإنشاء القدرات المقترحة لإدارة المخاطر، حُوت مؤقتاً لهذا الغرض موارد مرصودة لمجالات أخرى بغية تمكين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من وضع مشروع استراتيجية تنفيذية لإدارة مخاطر العمليات ومشروع سياسة عامة ينسجمان مع مبادرة إطار إدارة المخاطر على الصعيد المؤسسي الجاري تنفيذها على نطاق الأمانة العامة. وإلى أن يتحقق ذلك، واستجابةً لطلب بهذا الشأن، أُجري تقييم تحريبي للمخاطر المترتبة على إطلاق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وستستخدم هاتان الإدارتان نتائجهما في معايرة نهج إدارة المخاطر.

٥٤ - وأدى نقل قسم التعيينات في مناصب الإدارة العليا من دائرة دعم إدارة شؤون الموظفين السابقة إلى مكتب وكيل الأمين العام، إلى إبراز مكانة القسم على نحو فعال وكفالة موافقة أكثر اتساقاً مع الأولويات السياسية والتنفيذية. وما فتئت هذه القدرة الجديدة نسبياً تحسّن ما يقدّم على المستوى الداخلي من تخطيط ورصد ودعم إلى الإدارة العليا، كما يُحرز تقدم نحو تعزيز العمليات والإجراءات اللازمة لصنع القرار فيما يتعلق بالتعيينات في مناصب الإدارة العليا بالبعثات الميدانية. ووضع هذا القسم قائمة جارية بأسماء المرشحين لمناصب الإدارة العليا بالبعثات وقدم مستويات متجددة من الدعم إلى مديري البعثات وكل من المرشحين على حد سواء. وقد انعكس إيجاباً الاهتمام المكرّس للأهداف التنظيمية، مثل تحسين التوازن بين الجنسين، في العدد الحالي من النساء اللاتي يضطلعن بمهام قيادية رئيسية في العمليات الميدانية، والذي زاد بنسبة تفوق ٤٥ في المائة خلال العام الماضي.

سادساً - دور نائب الأمين العام

٥٥ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١ أن يُحدّد صراحةً دور ومهام نائب الأمين العام في هذا الإصلاح، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الإدارية. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ بء، يساعد نائب الأمين العام الأمين العام في الإشراف اليومي على عمليات الأمانة العامة. ويركز دور نائب الأمين العام على الإدارة الاستراتيجية وعلى السياسات الإدارية الشاملة، بما يكفل تنسيق المسائل الإدارية الرئيسية. كما أن نائب الأمين العام هو رئيس لجنة الإدارة التي تشكل الآلية الأساسية لضمان التنسيق الفعال للإصلاحات الداخلية والمسائل الإدارية الشاملة، وللنظر فيها والموافقة عليها. ولما كانت لجنة الإدارة تضم وكلاء الأمين العام لإدارات عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية والدعم الميداني والشؤون الإدارية، فإن نائب الأمين العام يستخدمها لتنسيق القضايا الإدارية المتصلة بحفظ السلام وتقديم التوجيه بشأنها.

سابعاً - مبادرات الإصلاح ذات الصلة

ألف - عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠

٥٦ - تكتسي التدابير المبينة في أحدث خطة للإصلاح أهمية حيوية لتحسين استجابة الأمم المتحدة وفعاليتها ومساءلتها. بيد أن هذه التدابير لا تشكل سوى جزء من الاستجابة للتحديات الراهنة والمتوقعة في إنشاء وإدامة عمليات حفظ السلام. ومن خلال برنامج الإصلاح الداخلي الممتد على خمس سنوات لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم

الميداني، والوارد في وثيقة "عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠"، تعالج هاتان الإدارتان مجالات متكاملة تتطلب إيلاءها انتباهها ذا أولوية بغية تمكين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من مواصلة تحديد التحديات الناشئة والتكيف معها، وتعزيز خبراتها، والحفاظ على وضوح الهدف. وكما أشير سابقاً، تشمل هذه المجالات المبادئ وشؤون الموظفين والشراكات والتنظيم والموارد. ويرد عرض للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الإصلاحي في التقارير المقدمة إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/61/668 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و A/62/627 و Add.1) وفي التقرير الاستعراضي عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/62/727). وبالموافقة على الموارد الإضافية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في إطار إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، أحرز مزيد من التقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح بل وتسارع إحرازه في بعض الحالات.

باء - إدارة الموارد البشرية

٥٧ - تشكل القدرة على توظيف واستبقاء الموظفين المدنيين من أصحاب الكفاءات العالية للعمل والعيش في ظروف شاقة وغير آمنة أمراً أساسياً لنجاح البعثات الميدانية الجديدة والحالية. فمن خلال إعادة هيكلة شعبة الموظفين الميدانيين والتفويض الإضافي للصلاحيات فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية من قبل إدارة الشؤون الإدارية، بسّطت الشعبة هيكلها وركزت على تقديم الدعم للإدارة اليومية لعمليات الموارد البشرية، وعلى وضع السياسة العامة التأسيسية، والتوعية بالتوظيف، والتطوير الوظيفي، وضمان الجودة.

٥٨ - وتضطلع دائرة شؤون الموظفين الميدانيين التي تشكل انعكاساً للهيكل الإقليمي للفريق التنفيذي المتكامل في مكتب العمليات تسهيلاً للتواصل، بالمسؤولية عن التوظيف وتقديم الدعم الإداري والمتعلق بالسفر، في حين تُخصّص دائرة الدعم المتخصص للموظفين الميدانيين لتقديم الدعم التأسيسي في مجال إدارة الموارد البشرية إلى البعثات الميدانية والأفرقة التنفيذية المتكاملة. وتشمل مجالات الدعم الرئيسية تخطيط وتصميم هياكل البعثات بشكل سيسمح بتنفيذ الولايات على النحو الأكثر فعالية وبوضع قوائم بالموظفين من أصحاب الكفاءات العالية على نحو يعكس أوسع توزيع جغرافي ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على وضع استراتيجية شاملة للتطوير الوظيفي ولتناوب الموظفين تكفل امتلاك الموظفين بشكل منهجي المؤهلات المهنية والخبرة اللازمة، وتساعدتهم في الحصول عليها، بغية تلبية المتطلبات العمالية الآخذة بالتطور. ويُجري حالياً قسم ضمان النوعية وإدارة المعلومات عمليات استعراض لضمان النوعية فيما يتعلق بأداء مهام إدارة الموارد البشرية في المقر والميدان، وهو مسؤول عن إنشاء ملاءم من مسؤولي إدارة الموارد البشرية، ومعالجة

الطعون المقدمة من الموظفين ومراجعة الحسابات، وإدماج أفضل الممارسات والدروس المستفادة في سياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية المطبقة في البعثات الميدانية. كما يجري العمل على تعزيز التواصل مع الشركاء في حفظ السلام ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومع وكالات التوظيف المدنية والدول الأعضاء، بغية التصدي لمعدلات الشغور المرتفعة في البعثات الميدانية للأمم المتحدة، وكفالة التوازن بين الجنسين، وضمان أوسع تمثيل جغرافي ممكن، فضلا عن التمثيل المناسب للبلدان المساهمة بقوات وشرطة، متى أمكن.

٥٩ - وحقت إعادة الهيكلة فعلا مكاسب من ناحية الكفاءة والإنتاجية، بما في ذلك زيادة في نشر الموظفين بنسبة تفوق ٥٠ في المائة وخفض في معدلات الشغور الإجمالية. فقد بلغ معدل الشغور الإجمالي في عمليات حفظ السلام نسبة ١٧ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مسجلا بذلك انخفاضا من معدل الشغور بلغ ٢٠ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة، رغم زيادة إجمالية تتمثل في ٣٣٤٣ وظيفة يتعين ملؤها. كما أن بدء الاستعانة بمديري فئات مهنية من أصحاب الخبرة والتجربة في المجالات الجاري التوظيف فيها سيجعل من الممكن بذل جهود أكثر تركيزا في التوعية والتوظيف، والقيام في الوقت نفسه بإسداء مشورة مهنية أكثر فعالية للموظفين العاملين. وسيؤدي تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية في الميدان وبدء تطبيقها المقرر في جميع البعثات الميدانية في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى تعزيز التخطيط للموارد البشرية ورصدها الذاتي، وتحديد الأدوار والمسؤوليات والمساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية في الميدان، وتحديد المجالات التي تتطلب البعثات الميدانية الحصول فيها على دعم معزز من المقر. ويتناول إطار خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية للبعثات الميدانية مجالات إدارية هامة استراتيجيا وهو يشمل مسؤولية الممثل الخاص للأمين العام/رئيس البعثة ومسؤوليته فيما يتعلق بتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها مسبقا في كل من المجالات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل حاليا على إزالة المتأخرات المتراكمة في تجهيز تعيينات الموظفين فيما يتعلق بالترقيات وذلك في إطار التفويض المعزز للصلاحيات الممنوح لإدارة الدعم الميداني. ويتوقع إحراز مزيد من التقدم بشغل الموظفين المختارين المناصب الجديدة الموافق عليها في إطار إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني، وباضطلاعهم بمهامهم.

جيم - المشتريات

٦٠ - اعترافا بالظروف المعقدة والفريدة المرتبطة بمشتريات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، اقترح الأمين العام، في خطته للإصلاح الهادفة إلى تعزيز قدرات المنظمة على إدارة وإدانة عمليات السلام (A/61/749 و A/61/858 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1)

و Add.2)، نُقلَ مهام المشتريات الميدانية من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الدعم الميداني. كما قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١ معاودة النظر في الاقتراحات المتعلقة بالمشتريات في أعقاب تقديم تقرير الأمين العام المطلوب في القرار ٢٤٦/٦١.

٦١ - ووفقاً لذلك القرار واعترافاً بأن المشتريات هي من أهم مهام الدعم بالنسبة لبعثات حفظ السلام، لا سيما لدى إنشائها، لا تزال المناقشات جارية بين إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية حول السبل الكفيلة بضمان حصول الميدان على الدعم اللازم من المشتريات بشكل فعال وفي الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال مشاركة أوثق لموظفي المشتريات في عملية التخطيط وتنفيذ البرامج والإشراف على العقود، فضلاً عن اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين المواءمة بين المسؤولية والمساءلة والصلاحيات فيما يتعلق بالمشتريات الميدانية. وسيقدّم تقرير الأمين العام عن إدارة المشتريات لتنظر فيه الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة.

دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٢ - تظطلع دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني بدور أساسي في تسهيل وحدة القيادة وإدارة البعثات، وسلامة الموظفين وأمنهم، وذلك من خلال إرسال البيانات وتوفير الاتصالات الصوتية بشكل مأمون وموثوق به على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع إلى البعثات الميدانية، بما في ذلك عنصرها العسكري والتابع للشرطة. وهي ما برحت تظطلع بدور قيادي إلى جانب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات ضمن إدارة الشؤون الإدارية، في تطوير وبدء تشغيل عدد من النظم الإدارية والتنظيمية المؤسسية في الأمانة العامة تشمل جميع المجالات الأساسية لأعمالها، بينها الشؤون المالية والموارد البشرية واللوجستيات، مثل نُظم تخطيط موارد المؤسسة ونظم إدارة محتوى المؤسسة ونظم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٣ - وفي محاولة لتحقيق القدرات المثلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للمنظمة من المعلومات بشكل أكثر فعالية وكفاءة لتحقيق الولايات المنوطة بها، استُحدثت في تموز/يوليه ٢٠٠٦ وظيفة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات برتبة أمين عام مساعد وأُنيطت به مسؤولية وضع رؤية استراتيجية شاملة للمنظمة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعارف؛ وتنسيق تنفيذ المبادرات الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإصدار السياسات المتعلقة بمسائل تكنولوجيا المعلومات؛ والقيام، من خلال تفويض الصلاحيات بشكل مناسب، بتنسيق عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الأمانة العامة؛ وضمان تطبيق معايير موحدة

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة. وستعزز ولاية كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات قدرات إدارة الدعم الميداني على تقديم الدعم المخصص للعمليات الميدانية من خلال تعزيز التنسيق داخل الأمانة العامة، وكذلك من خلال إجراء استعراض وتحديد منظمين ومنهجين للاحتياجات الإضافية من السياسات والآليات الامتثال.

هاء - مكتب الشؤون العسكرية

٦٤ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١ إجراء تحليل شامل لمكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، مع مراعاة النتائج التي توصل إليها التقرير المتعلق بالخلية العسكرية الاستراتيجية والدروس المستفادة من المرحلة الأولى من توسيع مكتب الشؤون العسكرية، بُغية تمكين الجمعية العامة من استعراض وظائف المكتب ومواصلة تعزيزها.

٦٥ - وبعد إجراء استعراض شامل لمكتب الشؤون العسكرية، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة اقتراحاً يرمي إلى تعزيز قدرة العنصر العسكري بشكل كبير، لا سيما بالنظر إلى تأثيره على التوجيه الاستراتيجي والإشراف والمشورة المتخصصة والدعم المقدم لعمليات حفظ السلام، وذلك بهدف زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة الميدانية، وتعزيز حماية العاملين في مجال حفظ السلام. وفي إطار عملية إعادة الهيكلة، ستُقدم مقترحات محددة لإدراج أفضل عناصر القوة التي تتمتع بها الخلية العسكرية الاستراتيجية في مكتب الشؤون العسكرية لما فيه مصلحة عمليات حفظ السلام جميعاً. ولكفالة توحيد الجهود وترشيد الموارد، سيُقدم اقتراح لتقليص حجم الخلية العسكرية الاستراتيجية وإدراجها في مكتب الشؤون العسكرية باعتبارها خلية أزمة قائمة بذاتها ولكنها جزء لا يتجزأ من المكتب، بهدف الحفاظ على قدراتها الأساسية إلى حين إدماجها في هيكل مكتب الشؤون العسكرية. وسيُقدم للجمعية العامة تحليل شامل لمكتب الشؤون العسكرية في تقرير منفصل (A/62/752)، بما في ذلك الاحتياجات ذات الصلة والموارد المالية المرتبطة بها، لتنظر فيه الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة.

ثامنا - تطور حساب الدعم

٦٦ - أشارت الجمعية العامة في الفقرة ٣٢ من قرارها ٢٧٩/٦١ إلى الفقرة ١٣ من قرارها ٢٦٨/٦٠، وكررت طلبها إلى الأمين العام أن يقدم لها نتائج تحليل شامل لتطور حساب الدعم.

٦٧ - وعملاً بطلب وارد في الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٠، أُجريت دراسة خارجية أولية لتطور حساب الدعم. واستهدفت الدراسة تحليل احتياجات عمليات حفظ السلام من الدعم مع تزايد عدد تلك العمليات وتعقيدها في محاولة لإقامة روابط واضحة بين المُعْطِيَيْن واقتراح نموذج للميزانية من شأنه أن يسمح بتقديم الدعم الكافي للبعثات مع الحفاظ على المرونة في تحديد احتياجات حساب الدعم من الموظفين.

٦٨ - وبعد مراجعة دقيقة للنتائج والتوصيات الواردة في الدراسة الأولية، لاحظت الأمانة العامة أنها ذات طابع نظري في المقام الأول ولم تقترح أي نهج جديد لتحديد احتياجات حساب الدعم من الموظفين.

٦٩ - وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني، وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١، فإن من الضروري إلقاء نظرة جديدة على المسألة برمتها في ضوء التغييرات الهيكلية والوظيفية في الإدارتين والتي من المتوقع أن يتم الانتهاء منها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٧٠ - وبناء على ذلك، من المتوقع أن يُقدم تقرير عن نتائج تحليل شامل لتطور حساب الدعم لعمليات حفظ السلام لتتضمن فيه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

تاسعا - الأثر الأولي لإعادة الهيكلة

٧١ - على الرغم من أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ما زالتا في المراحل الأولى من تنفيذ عملية إعادة الهيكلة، فإن أثر الجهود الأولية يبدو واضحاً بالفعل في بعض المجالات. فقد أدى فصل مكتب دعم البعثات عن إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني إلى رفع مستوى مشاركة الدول الأعضاء في قضايا الدعم، مما نتج عنه ازدياد وعي الدول الأعضاء وتقديرها لمدى الالتزام والجهد اللازمين لإعداد عمليات حفظ السلام ودعمها.

٧٢ - وبفضل إنشاء هياكل متكاملة في مجالات عمل وثيقة الترابط فيما بينها، تتمكن إدارة عمليات حفظ السلام من اعتماد نهج أكثر شمولية وتماسكاً في عملها. كما يُمكن إنشاء قدرات جديدة الإدارة من الشروع في إضفاء الطابع المؤسسي على الخبرة الراسخة أو الاستناد إليها في المجالات التي يُطلب فيها من المنظمة أن تدعم القدرات الوطنية خلال فترات بسط الاستقرار بُغية الاستفادة من الزخم السياسي لبناء سلام مستدام. كما أن قدرات جديدة من قبيل الشراكات بدأت تعزز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المشاركة في التطوير المؤسسي الجاري.

٧٣ - وقد أعطت عملية إعادة الهيكلة دفعا جديدا لتعزيز التنسيق والتكامل بين الأنشطة البرنامجية وأنشطة الدعم، الأمر الذي بدأ يؤدي إلى زيادة فعالية إدارة البعثات وكفاءتها ودعمها في مجالات متشعبة من النشاط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة تفويض السلطات إلى إدارة الدعم الميداني في مجال إدارة الموارد البشرية تساعد على تبسيط عمليات الاستعراض وصنع القرار، مما يمكن من تقديم خدمات للبعثات أكثر كفاءة واستجابة.

عاشرا - التحديات

٧٤ - منذ تقديم مقترحات الإصلاح في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ والطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متواصل بلا هوادة. وعقب صدور قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) المتعلق بدارفور، وقراره ١٧٧٨ (٢٠٠٧) المتعلق بتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، اضطرت الأمم المتحدة إلى التخطيط لعمليتين فريدتين ومعقدتين للغاية والشروع فيهما؛ فالبعثة المتعلقة بدارفور تُعتبر أكبر بعثة لحفظ السلام وأكثرها تعقيدا وصعوبة من بين عمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها المنظمة حتى الآن. وقد أسفرت هاتان البعثتان عن زيادة مأذون بها تصل إلى ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين و ٧ ٠٠٠ من أفراد الشرطة، وهو ما يشكل، مقترنا بعدد الموظفين المدنيين في البعثتين، زيادة عامة في موظفي الأمم المتحدة في الميدان تربو على ٣٠ في المائة.

٧٥ - وتمثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد خروجاً كبيراً عما سبقهما من نماذج التعاون بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الإقليمية. وحيث إن لتلك العمليات ولايات مترابطة فيما بينها، فهي تُلزم الشراكات بالتطور إلى مستوى جديد من الجهد والدقة في جميع مجالات العمل، ومنها التخطيط وتشكيل القوة ونشرها ودعمها ورصدها، ضماناً لأن تكون الجهود متسقة متآزرة. وبالإضافة إلى التعاون في السياق التنفيذي، بُذل استثمار كبير فيما يتصل ببناء القدرة على حفظ السلام على المدى الطويل في أفريقيا. وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين لوضع نهج متماسك لدعم إنشاء الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وتعزيزه، على نحو يدفع إلى الأمام بالأهداف الواردة في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي والخطة العشرية لبناء القدرات لعام ٢٠٠٥. ومع تطور العملية، تنشأ طلبات جديدة، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التنسيق والظهور، وستزداد أهمية الحفاظ على نهج مستدام إذا كان المبتغى أن تتطور قدرة الاتحاد الأفريقي تطوراً فعالاً.

٧٦ - لقد وضعت الطفرة المستمرة في الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتعقيد المتزايد لبيئات حفظ السلام قدرة الأمم المتحدة على مواجهة هذه التحديات المستعصية على المحك. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الظروف امتحان لإرادة المجتمع الدولي في توفير ما يلزم من أفراد وأموال ودعم لوجستي وسياسي لنجاح تنفيذ الولايات التي يوكلها مجلس الأمن إلى الأمانة العامة. وتوفير الموارد ليس مسألة كمية فحسب، بل هو مسألة نوعية أيضاً، إذ أن من الوظائف والمهام المتخصصة ما يتطلب الاضطلاع بها وإنجازها قدرات متخصصة أيضاً. ولم يتجل هذا الأمر مثلما تجلّى في مجال الشرطة الذي يتزايد عليه الطلب من أجل تنفيذ إصلاحات معقدة، وإعادة هيكلة الولايات وإعادة بنائها، والذي شهد زيادة في قوته المأذون بها في عمليات حفظ السلام بما يفوق ٦٥ في المائة خلال الأشهر السبعة الماضية؛ ومثلما تجلّى في دارفور أيضاً، حيث تواجه المنظمة مخاطر جمة للفشل إن هي لم تتلق من الدول الأعضاء دعماً هي في أمس الحاجة إليه.

٧٧ - كما أن إجراء إصلاح مكثف لمهام حفظ السلام في وقت تنطلق فيه البعثة الأكثر تحدياً في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كان بدوره عاملاً زاد من تعقيد بعض التحديات التي تواجهها المنظمة. وكان أبرز التحديات هو وضع خطط مفصلة قبل الشروع في عمليات معقدة دون الحكم مسبقاً على القرارات السياسية التي ستستخدمها الدول الأعضاء. وهذا وضع لا تترتب عليه فقط تكاليف مالية كبيرة بسبب الحاجة إلى التعجيل بالنشر، ولكن قد تنجم عنه أيضاً تكلفة سياسية باهظة لما يُفقد من زخم يكون متاحاً بعد التوقيع على اتفاق سلام أو وقف إطلاق النار. ويُعد العمل ضمن قواعد المنظمة وأنظمتها تحدياً آخر من التحديات الصعبة لأنها ليست مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة لعمليات حفظ السلام ولا هي ملائمة للحقائق التي تشهدها تلك العمليات. ويُطلب إلى الأمانة العامة صوغ مقترحات لتوافق عليها الدول الأعضاء من أجل إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد، بما في ذلك تعزيز قدرات النشر السريع.

٧٨ - وتشكل شروط الخدمة المعروضة على الموظفين الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة الميدانية عقبات كأداء تعوق توظيف المدنيين من ذوي الكفاءة العالية، كما يتجلّى ذلك في ارتفاع معدلات الشغور ودوران الموظفين. واستناداً إلى ما استفادته المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في الميدان من دروس وما اكتسبته من خبرات، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة للموافقة مجموعة شاملة من الإصلاحات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في التقرير المعنون "الاستثمار في الموارد البشرية" (A/61/255 و Add.1 و Add.1/Corr.1) وفي غيره من التقارير، بما في ذلك بشأن تبسيط الترتيبات التعاقدية لجميع فئات الموظفين (A/62/274)، ومواءمة شروط خدمة الموظفين العاملين في عمليات الأمم المتحدة الميدانية مع

تلك التي تمنحها منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة (A/61/861)، وإنشاء ملاك من ٢٥٠٠ من الموظفين المعيّنين لأجل طويل لتلبية الاحتياجات الأساسية من الموظفين الراهنة والمتوقعة على المدى المتوسط لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (A/61/850).

٧٩ - وأيدت لجنة الخدمة المدنية الدولية مقترحات الأمين العام لتبسيط الترتيبات التعاقدية، ومواءمة شروط الخدمة للموظفين العاملين في الميدان، وإنشاء ملاك وظيفي من ٢٥٠٠ فردا مدنيا يعملون في مجال حفظ السلام. وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن إدارة الموارد البشرية (A/62/7/Add.14) بالموافقة على الاقتراح الداعي إلى مواءمة تصنيف البعثات على أساس المرحلة الأمنية وإحلال السفر للراحة والاستجمام محل إجازة الاستجمام العرضية. كما أوصت بتأجيل النظر في إدخال نهج العمليات الخاصة. إلا أنها لم توص بإنشاء الملاك الوظيفي المقترح المكون من ٢٥٠٠ فردا مدنيا لحفظ السلام، لأنها ترى أن تبسيط الترتيبات التعاقدية ومواءمة شروط الخدمة كفيلا بمعالجة الكثير من الشواغل التي كانت سببا في تقديم الاقتراح الداعي إلى إنشاء ملاك وظيفي لحفظ السلام. ومقترحات الأمين العام بشأن إصلاح الموارد البشرية معروضة على الجمعية العامة لتنظر فيها خلال دورتها الثانية والستين المستأنفة.

٨٠ - ويشكل إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة المخاطر تحديا كبيرا آخر نظرا لتعدد الأولويات التي تُعنى بها الإدارتان في وقت واحد استجابة للمتطلبات التشغيلية. وفي حين تتداول الأمانة العامة حول نهجها المتعلق بإدارة المخاطر، سيكون من الضروري إجراء مقارنة دقيقة بين الاحتياجات الأساسية لإدارة المخاطر المالية وبين الحاجة إلى المرونة لإدارة المخاطر التشغيلية في العمليات الميدانية.

٨١ - وقد استمر الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الارتفاع خلال الأشهر الستة الماضية بطرق لم يكن من الممكن التخطيط لها تخطيطا كاملا عندما تمت الموافقة على موارد إضافية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتبحث الإدارتان عن طرق للاستفادة القصوى من مواردهما الحالية، وعلى الأخص فيما يتصل بدعم البعثتين المنشأتين حديثا في دارفور، وفي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، لا يزال من المطلوب ضمان مستوى مناسب من الدعم المتواصل لهاتين البعثتين. وفي الوقت نفسه، كانت هذه الفترة مناسبة لتبرير الطلبات على الموارد المقدمة في ميزانية حساب الدعم للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/61/858/Add.1 و Corr.1)، نظرا

لصلتها بتعزيز القيادة داخل إدارة الدعم الميداني، وإدارة المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والشؤون العامة، والمشتريات.

حادي عشر - الاستنتاجات

٨٢ - لقد شهد نشاط الأمم المتحدة الرئيسي في حفظ السلام تطورا كبيرا خلال العقد الماضي، على غرار السياق الذي تعمل فيه البعثات الميدانية. وتمكنت الأمانة العامة، من خلال سلسلة من الإصلاحات الجارية منذ عام ٢٠٠٠، من تعزيز قدرتها على تخطيط عمليات حفظ السلام ونشرها وتوجيهها ودعمها وإنهاءها تدريجيا. وقد أسهمت هذه التحسينات جزئيا في ارتفاع الطلب بشكل هائل في السنوات الأخيرة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها أداة لصون السلام والأمن الدوليين. وبالنظر إلى نمو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وديناميتها وتعقيدها المتزايد، وبالنظر أيضا إلى البيئة التي تعمل فيها، فإن من المطلوب بلا شك إدخال المزيد من الإصلاحات على الأمانة العامة. وينبغي أن يُضطلع بهذه الإصلاحات بالتنسيق مع الجهود الجارية في مجال التطور المؤسسي، لأن قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التطور بنفس الوتيرة ستتزايد أهميتها لإنجاح تلك العمليات.

ثاني عشر - الإجراء الذي ينبغي أن تتخذه الجمعية العامة

٨٣ - يُرجى من الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقرير.